بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

بيان صحفي

بنك المغرب يعلن عن اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي لاحتياطيات الصرف

الرباط، 22 ماي 2020

سعيا منه إلى مراقبة احتياطيات الصرف بشكل أفضل، قرر بنك المغرب اعتماد الأصول الاحتياطية الرسمية كمؤشر مرجعي وحيد، تماشيا مع أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

من الآن فصاعدا، ستعتمد مختلف إصدارات البنك هذا المؤشر كمرجع لتتبع احتياطيات الصرف، وستبقى السلاسل التاريخية للأصول الاحتياطية الرسمية منذ سنة 2001 متاحة على موقع بنك المغرب على الإنترنيت.

في السابق، كان البنك ينشر الاحتياطيات الدولية الصافية إلى جانب الأصول الاحتياطية الرسمية. ويتسم هذان المؤشران بتشابه مساريهما وتقاربهما. فعلى سبيل البيان، بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية في 30 أبريل 2020، ما يعادل 6 أشهر و11 يوما من واردات السلع والخدمات مقابل 6 أشهر و7 أيام بالنسبة للاحتياطيات الدولية الصافية.

وقد تم اعتماد "الاحتياطيات الدولية الصافية" منذ 2012 إلى غاية استخدام خط الوقاية والسيولة في أبريل الماضي، كمؤشر تم تحديده مع صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الذي يدعمه خط الوقاية والسيولة؛ في حين يعتبر مؤشر الأصول الاحتياطية الرسمية معيارا يعتمد على إطار منهجي تم تحديده في الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، ويمكّن من مقارنته على الصعيد الدولي.

وللإشارة، يقصد بالأصول الاحتياطية الرسمية "الأصول الخارجية الخاضعة للسيطرة المباشرة للسلطات النقدية والمتاحة فورا تحت تصرفها لتمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة". وتتكون هذه الأصول من الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة، والأصول من العملات القابلة للتحويل التي يحوزها البنك المركزي ووضعية احتياطي المغرب لدى صندوق النقد الدولي.